جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

دور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق

(دراسة مُقارنة)

رسالة تقدّم بها الطالب

حَسَنْ كَرِيمْ أَزمَيّط الغزي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. د صعب ناجي عبود

أستاذ القانون الإداري

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

(سورة البقرة : الآية ٢٨٢)

الإهـــــــــــــــداء

إلى نبي الإنسانية ورسول الله محمد

(صلى الله عليه وآله وسلم).

وآلِ بيته الأطهار (عليهم الصلاة والسلام) .

إلى سبب وجودي في الحياة إلى من لم يبخل علّيّ يوماً بشيءٍإلى من أفتخر بنسبي إليه

(أبي الحبيب)

إلى من كانت دعواتها لي زادًا في الطريق، ومن سهرت وتعبت لتزرع فيّ الأمل والصبر،إلى من كانت مصدر قوتي وسندي الدائم،

(أمي العزيزة)

إلى عزوتي وثروتي وسندي

(أخوتي الغاليين)

إلى رفيقة دربي , وشريكة عمري , (زوجتي)

إلى فلذات كبدي , ومن لأجلهم أسعى

(اولادي)

إلى كّل من له حق عليّ أهدي هذا الجهد العلمي

شُكُر وَعِــرفَان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

بعد أن مَنّ الله عليَ بإتمام البحث في موضوع هذه الدراسة أجد لزاماً أن أتقدم بالشكر والإمتنان للسيد المشرف, **الأستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود)**, لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة, ولما أبداه من ملاحظات علمية قيمة عززت هذه الرسالة وجعلتها أكثر رصانة من الناحية العلمية فادعوا الله عزّ وجّل أن يمن عليه بالصحة والسلامة والمزيد من العطاء لخدمة البحث العلمي.

ولا أنسى توجيه الشكر والعرفان للسيد الاستاذ الدكتور **(إبراهيم بحر العلوم)** الذي أحاطني بعلمه الغزير، وتوجيهه الحكيم، إذ كان منارًا أستنير به في طريقي، وسندًا علميًا رزينًا لا يُقدّر بثمن، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأدام عليه نعمة العلم والعطاء.

واتقدم بالشكر والثناء للسيد عميد معهد العلمين الاستاذ الدكتور**(زيد العكيلي)**, والأستاذ الدكتور **(خالد خضير دحام)، والأستاذ الدكتور (علي عادل إسماعيل)**, وجميع أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا خلال السنة التحضيرية **أ. د. حيدر الوزان**، و **أ. د. اسراء محمد علي، و أ. د. نجلاء مهدي بحر، و أ. د. خالد غالب مطر, و أ. د. سحر جبار يعقوب.**

ولا يسعني إلا أن أقدم أسمى آيات الشكر والعرفان لأصدقائي، فكانوا نعم الرفيق والمعين والصديق العزيز الاستاذ **(أحمد حسين هندي)** والصديق **(أحمد مجيد أحمد)**، ولا يفوتني من توجيه الشكر والاحترام لجميع من مد لي يد العون على إتمام هذه الرسالة, ولاسيما موظفي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا, وموظفي مكتبة العتبة العلوية, ومكتبة العتبة الحسينية, ومكتبة العتبة العباسية, وموظفي مكتبة كلية القانون بجامعة بغداد, وموظفي مكتبة كلية القانون بجامعة بابل, وموظفي مكتبة المعهد القضائي, ولكّل من قدم لي العون والمساعدة خلال مرحلة الكتابة, ولجميع من فاتني ذكر اسمه.

المستخلص

ان إدارة قطاع تصفية النفط هي شكل من اشكال الإدارة التي ينظمها القانون الإداري هدفها تطوير هذا القطاع الحيوي لتحقيق اقصى استفادة من الموارد النفطية، وتعمل ضمن الإطار القانوني الذي يرسمه لها الدستور والتشريعيات الوطنية، وهو مايعبر عن فلسفة الإدارة وسياستها العامة في إدارة ثروات النفط والغاز عن طريق توسعة وتطوير المصافي وتمييزه عن باقي القطاعات الأخرى وتسخير ثروات النفط لصالح المجتمع بما يحقق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

والتحديات الإدارية التي يواجهها قطاع تصفية النفط في العراق عن طريق القصور التشريعي في ظلّ عدم تشريع قوانين مختصة بتطوير المصافي وتاخر صياغة قانون النفط والغاز لحد الان، مثلما أن ضعف البنى التحتية والتكنولوجيا في أغلب المصافي يحد من قدرات الإدارة الستراتيجية في قطاع التصفية من تبني أساليب حديثة في التخطيط والتنفيذ ومن ثم يعيق تحقيق التطور المنشود في هذا القطاع الحيوي.

ومن أهم المعطيات التي تبرز دور الإدارة في إدارة قطاع تصفية النفط هو تسليط الضوء على كيفية تأثير الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات في رسم السياسات الستراتيجية باستخدام وسائل وتقنيات متطورة لمواجهة التحديات التي تواجهها سعياً لتحسين أداء هذا القطاع والذي ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني ، عبر توفير المشتقات النفطية ، وزيادة الإيرادات ، وخلق فرص عمل، ورفع كفاءة الأداء البيئي ومواكبة التطور العالمي والتحولات المتسارعة نحو مصادر الطاقة المتجددة، وصولاً إلى اقصى استفادة من الموارد النفطية لبناء مستقبل اقتصادي زاهر للعراق.

وفي ضوء هذه المعطيات، يبرز أن تجاوز التحديات التي تواجه الإدارة في قطاع التصفية يتطلب تبنّي مجموعة من الوسائل المتكاملة التي تستند إلى إطار قانوني وتنظيمي راسخ، إذ تعدّ عملية تحديث التشريعات المرتبطة بتطوير قطاع التصفية، إلى جانب إصدار الأنظمة والتعليمات الكفيلة برفع كفاءة الأداء، مدخلاً أساسياً لتحقيق التطوير المنشود.

تفرض طبيعة هذا القطاع اعتماد استراتيجيات إدارية عامة تُعنى بتوسعة المصافي وإنشاء أخرى جديدة، فضلاً عن استراتيجيات خاصّة أكثر ارتباطاً بآليات الترخيص الإداري التي تمكّن من استقطاب الاستثمار وتنظيم عمليات التطوير وفق معايير واضحة ومستدامة.

الموضوع		من	الى
المقدمة		١	٨
الفصل الأول	**التعريف بإدارة قطاع تصفية النفط في العراق**	٩	١٢١
المبحث الأول	**ماهية إدارة قطاع تصفية النفط**	١٠	٧٢
المطلب الأول	مفهوم إدارة قطاع تصفية النفط	١١	٥٧
الفرع الأول	تعريف إدارة قطاع تصفية النفط لغةً وإصطلاحاً	١٢	٢٣
الفرع الثاني	الأساس القانوني لتطوير قطاع تصفية النفط	٢٤	٥٧
المطلب الثاني	ذاتية إدارة قطاع تصفية النفط	٥٧	٧٢
الفرع الأول	خصائص ادارة قطاع تصفية النفط	٥٨	٦٤
الفرع الثاني	تمييز قطاع تصفية النفط عن القطاعات الأخرى	٦٤	٧٢
المبحث الثاني	**أنواع إدارة قطاع تصفية النفط**	٧٣	١٢٠
المطلب الأول	الإدارة المركزية والمشتركة لقطاع التصفية	٧٤	٨٨
الفرع الأول	الإدارة المركزية لقطاع تصفية النفط	٧٥	٨٥
الفرع الثاني	الإدارة المشتركة لقطاع تصفية النفط	٨٥	٨٨
المطلب الثاني	الإدارة اللامركزية والخاصة بتطوير قطاع تصفية النفط	٨٨	١٢٠
الفرع الأول	الإدارة اللامركزية لقطاع تصفية النفط	٨٩	٩٤
الفرع الثاني	الإدارة بأسلوب المشاركة مع القطاع الخاص لقطاع تصفية النفط	٩٤	١٢٠
الفصل الثاني	**احكام ادارة قطاع تصفية النفط**	١٢٢	٢٢٩
المبحث الأول	**وسائل الإدارة في تطوير قطاع تصفية النفط**	١٢٤	١٥٩
المطلب الأول	الوسائل التشريعية لتطوير قطاع تصفية النفط	١٢٥	١٤٤

الفرع الأول	تشريع القوانين المتعلقة بقطاع تصفية النفط	١٢٦	١٤٠
الفرع الثاني	إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بقطاع تصفية النفط	١٤٠	١٤٤
المطلب الثاني	الإستراتيجيات الإدارية لتطوير قطاع تصفية النفط	١٤٥	١٥٩
الفرع الأول	الإستراتيجية الإدارية لتوسعة وإنشاء المصافي	١٤٦	١٥٠
الفرع الثاني	الإستراتيجية الخاصة بالتراخيص الإدارية لإنشاء وتطوير المصافي	١٥١	١٥٩
المبحث الثاني	**التحديات التي تواجه تطوير قطاع التصفية ووسائل مواجهتها والرقابة عليها**	١٦٠	٢٢٩
المطلب الأول	تحديات تطوير قطاع التصفية ووسائل مواجهتها	١٦١	١٨٨
الفرع الأول	تحديات تطوير قطاع تصفية النفط	١٦٢	١٧٤
الفرع الثاني	وسائل مواجهة تحديات تطوير قطاع التصفية	١٧٤	١٨٨
المطلب الثاني	الرقابة على وسائل الإدارة في تطوير قطاع التصفية	١٨٩	٢٢٩
الفرع الأول	الرقابة غير القضائية في تطوير قطاع تصفية النفط	١٩٠	٢٢٠
الفرع الثاني	الرقابة القضائية على واجبات الادارة في تطوير قطاع تصفية النفط	٢٢١	٢٢٩
الخاتمة		٢٣٠	٢٣٣
أولاً- الإستنتاجات		٢٣٠	٢٣١
ثانياً- المقترحات		٢٣١	٢٣٣
المصادر		٢٣٤	٢٥٨
Abstract		B	A

مقَدمــة

أولاً- التعريف بموضوع الدراسة :

في عالم يتزايد فيه الاعتماد على الطاقة كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي يحتل قطاع النفط مكانة بارزة في اقتصادات الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وعلى رأسها العراق، إذ يعد النفط أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية مثلما له دور أساس في توفير الطاقة والمواد الخام التي تُستخدم في صناعات متعددة، لكن لم يعد دور النفط يقتصر فحسب على الاستخراج والتصدير، بل امتد ليشمل عمليات متقدمة مثل التصفية والتكرير التي تساهم في تحويل النفط الخام إلى منتجات قابلة للاستخدام في مجالات متعددة، **ولعلّ إحدى أبرز القضايا التي تطرح نفسها في هذا السياق هي كيفية إدارة هذا القطاع بشكل يضمن أقصى استفادة من موارده ويحسن من كفاءته، وهنا يأتي دور الإدارة الفعالة في تعزيز القدرة الإنتاجية، وتحسين الجودة والابتكار في التقنيات المستخدمة.**

وفي هذا البحث سنتناول دور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق، والذي يواجه تحديات كبيرة تتطلب استراتيجيات إدارية مدروسة، مثلما سيتم مقارنة الوضع الإداري في العراق مع بعض الدول النفطية التي حققت نجاحات ملموسة في هذا المجال مثل المملكة العربيه السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وعبر هذه المقارنة نسعى لإكتشاف السبل التي يمكن أن تسهم في تحسين هذا القطاع الحيوي في العراق، وتحقيق أقصى استفادة من هذا المورد الاستراتيجي.

ثانياً- أهمية الدراسة :

يكتسب موضوع **(دور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق- دراسة مقارنة)** أهمية كبيرة نظراً لما يمثله قطاع النفط من ركيزة أساسية ليس فقط بالنسبة للإقتصاد العراقي بل لغالبية الدول النفطية، إذ يعد النفط المصدر الرئيس للإيرادات في العراق ومن ثم فإن تحسين قطاع تصفيته يُعد خطوة حاسمة نحو تعزيز القدرة الإنتاجية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لذلك فان البحث في تطوير إدارة قطاع تصفية النفط ذو أهمية يمكن أن نلخصها بالاتي :-

١) إن تطوير قطاع تصفية النفط لا يقتصر فحسب على زيادة الإنتاج، بل يمتد أيضًا إلى تحسين نوعية المنتجات النفطية وتوفير احتياجات السوق المحلي من الوقود والمواد المكررة، مّما يقلل من الاعتماد على الاستيراد.

٢) يتطلب اجراء إصلاحات جذرية في إدارة هذا القطاع كونه يواجه العديد من التحديات الإدارية، من بينها نقص في استخدام التقنيات الحديثة، ومشاكل في البنية التحتية، وضعف في القدرات البشرية فضلا عن غياب استراتيجيات إدارة واضحة ومتكاملة، وهذه العوامل مجتمعة أو أحدها تُحد من قدرة العراق على الاستفادة القصوى من موارده النفطية..

٣) نظراً لأهمية هذا القطاع واتباعًا للطُرق الحديثة، تم إدارة قطاع النفط بأسلوب يعتمد على الأساليب التقليدية في استثمار الموارد، وعلى الرغم من أن الدستور العراقي الدائم الذي أُقر عام ٢٠٠٥ نص في المادة (٢٥) منه على "تكفل الدولة إصلاح الإقتصاد العراقي وفق أسس أقتصادية حديثة وبما يضمن إستثمار موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته", كما نصت المادة (١١٢/ ثانياً) من ذات الدستور على أن "تقوم الحكومة الإتحادية وحكومات الاقليم والمحافظات برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز باستخدام أحدث التقنيات".

٤) و تبرز أهمية الدراسة عن طريق أهمية تطبيق النظريات الإدارية في مجال صناعة النفط, إذ يشكل البحث فرصة لتطبيق النظريات الإدارية الحديثة، مثل الإدارة الاستراتيجية وتحليل الأداء على قطاع النفط العراقي، بما يتيح هذا للمجتمع الأكاديمي فهم كيفية استخدام الأدوات الإدارية الحديثة في تحسين الكفاءة في قطاع تصفية النفط, مّما يساهم في تطوير الفهم النظري والإمكانيات التطبيقية للإدارة في هذا القطاع.

٥) أن للقطاع النفطي أهمية في الاقتصاد العراقي, إذ يعد قطاع النفط المصدر الأساس للإيرادات في العراق، ولذلك فإن تحسين إدارة قطاع تصفية النفط سيكون له تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع وعلي ذلك فإن هذا البحث يمكن أن يساهم في تقديم حلول عملية لتحسين كفاءة المصافي النفطية وزيادة العوائد المالية من هذا القطاع الحيوي.

٦) يتطلب تسليط الضوء على كيفية تأثير الإدارة الفعالة في تحسين هذا القطاع الحيوي وتقديم حلول عملية استنادًا إلى دراسات مقارنة مع دول أخرى استفادت من إصلاحات إدارية في نفس القطاع، إذ إن تحسين إدارة قطاع تصفية النفط في العراق سيكون له تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني، عن طريق زيادة الإيرادات، خلق فرص العمل، وتحسين الكفاءة البيئية.

٧) أن البحث في هذا الموضوع ليس ذا قيمة علمية فحسب بل يتجاوز ذلك ليكون ذا أهمية استراتيجية، ولاسيما في وقت تتزايد فيه تحديات أسواق النفط العالمية والتحولات في الطاقة المتجددة، وبذلك فإن فحص سُبل تحسين الإدارة في قطاع تصفية النفط يعد خطوة أساسية نحو بناء مستقبل اقتصادي مستدام للعراق.

ثالثاً- أهداف الدراســـة

يهدف هذا البحث إلى استكشاف دور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق وتحليل كيفية تحسين الأداء في هذا القطاع الحيوي لتحقيق أقصى استفادة من الموارد النفطية ، ويتحدد الهدف الأساس للبحث في فهم العلاقة بين الإدارة الاستراتيجية ونجاح قطاع التصفية في العراق، وتقديم مقترحات عملية لتطوير هذا القطاع عن طريق الإستفادة من مقارنات الأنظمه المختلفة في إدارة هذا القطاع **وفيما يلي الأهداف الفرعية التي يسعى البحث لتحقيقها:**

١) **تحليل دور الإدارة في تحسين كفاءة قطاع تصفية النفط في العراق:** دراسة تأثير السياسات الإدارية الحالية في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات النفطية في المصافي العراقية.

٢) **دراسة التحديات الإدارية التي يواجهها قطاع تصفية النفط في العراق:** فحص العقبات التي تعيق نمو القطاع مثل ضعف البنية التحتية نقص التكنولوجيا المتطورة والكوادر البشرية المدربة.

٣) **المقارنة بين إدارة قطاع تصفية النفط بين العراق ودول نفطية أخرى:** دراسة ممارسات الدول الرائدة في صناعة النفط مثل السعودية والإمارات ومن ثم إستخلاص العبر التي يمكن تطبيقها في العراق.

٤) **اقتراح استراتيجيات لتحسين الإدارة في قطاع التصفية:** تقديم توصيات عملية وواقعية عبر تحليل أفضل الممارسات التي يمكن أن تحسن من فعالية الإدارة في قطاع تصفية النفط.

٥) **استكشاف تأثير الاصلاح الإداري على الاقتصاد العراقي:** دراسة تأثير التطوير الإداري في قطاع التصفية على الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإيرادات، توفير فرص العمل وتقليل التكاليف.

رابعاً- إشـــكالية الدراسة

تتمثل إشكالية هذا البحث في تحديد وتحليل التحديات التي يواجهها قطاع تصفية النفط في العراق نتيجة لقصور في الإدارة الفعالة والحديثة، مّما يحد من القدرة على تطوير هذا القطاع الحيوي، وذلك على الرغم من كون العراق واحدًا من أكبر منتجي النفط في العالم إلا أن قطاع تصفية النفط يعاني من العديد من المشكلات التي تؤثر في كفاءته وإنتاجيته

تتمثل إشكالـــية هذا البحث في السؤال الرئيس التالي وما يتفرع عنه :

كيف يمكن للإدارة الفعّالة أن تسهم في تطوير قطاع تصفية النفط في العراق وتحسين كفاءته؟ ومن هذا السؤال الرئيس تنبثق عدة أسئلة فرعية تهدف إلى توضيح الجوانب المختلفة لهذه الإشكالية وهي:

١- ما هي التحديات الإدارية التي يواجهها قطاع تصفية النفط في العراق؟ وكيف تؤثر أساليب الإدارة الحالية على أداء المصافي النفطية فيه ؟

٢- ما هي السياسات الإدارية التي يمكن تبنيها لتطوير قطاع التصفية؟ وكيف يمكن للإدارة الاستراتيجية أن تؤدي دورًا في تحسين كفاءة قطاع التصفية في العراق؟ وهل يمكن للإدارة تبني تقنيات حديثة لتحسين التصفية؟

٣- ما هي أوجه القصور في البنية التحتية والتكنولوجيا في قطاع تصفية النفط العراقي؟

٤- كيف تؤثر الكوادر البشرية والتدريب في إدارة قطاع تصفية النفط في العراق؟

٥- ما هي التجارب الدولية الناجحة في تطوير قطاع تصفية النفط؟

خامساً- منهج الدراسة

إعتمد البحث على المنهج **الوصفي التحليلي المقارن** لدراسة دور الإدارة في تطوير قطاع تصفية النفط في العراق, وكان الهدف هو فهم التحديات التي يواجهها هذا القطاع وتقديم حلول عملية لتحسين أدائه عبر تحليل العوامل الإدارية والتقنية المؤثرة ومقارنتها بغيرها من الدول النفطية,

وتم إجراء دراسة مقارنة بين العراق وعدد من الدول النفطية التي حققت نجاحات في تطوير قطاع تصفية النفط، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة, وتمت الإستعانة بمصادر أولية عن طريق إجراء مقابلات مع خبراء في صناعة النفط والإدارة. وجمع الرؤى المعمقة حول التحديات والفرص الموجودة في القطاع, و تم تحليل السياسات الإدارية المتبعة في هذه الدول المقارنة وكيفية تأثيرها في تحسين كفاءة القطاع وتم استخدام أدوات تحليلية لتقييم مدى فعالية الإدارة الحالية في العراق وتقديم التوصيات المناسبة بشأن ذلك.

ويهدف منهج البحث إلى تقديم صورة شاملة عن واقع قطاع تصفية النفط في العراق، مع التركيز على كيفية تحسين الإدارة في هذا القطاع عبر تبني استراتيجيات جديدة وإدارة فعالة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد النفطية.

سادساً- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع "**دور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق**" لأسباب متعددة تتعلق بأهمية هذا القطاع في الاقتصاد العراقي والتحديات التي يواجهها, ومن هذه الأسباب على سبيل المثال, **أسباب علمـية ومنها :**

١- **الفراغ البحثي في مجال الإدارة النفطية:** إذ يعد موضوع دور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق من المواضيع التي لم تحظَ بعد بالاهتمام الكافي في الأبحاث العلمية، ورغم أهمية قطاع النفط في العراق إلا أن معظم الدراسات تركز على جوانب الاستكشاف والإنتاج، بينما يعد جانب التصفية والتكرير، مع ما يتطلبه من إدارة فعالة أقل تركيزًا في الأدبيات العلمية لذا فإن هذا البحث يسد فراغًا في هذا المجال الأكاديمي.

٢- إجراء دراسة مقارنة بين الدول النفطية: عن طريق المقارنة مع دول نفطية أخرى" مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يمكن استخلاص دروس قيّمة حول الإدارة الفعّالة في قطاع تصفية النفط، هذه المقارنة توفر فرصة لفحص الممارسات الإدارية المختلفة وتطبيقها على العراق مما يعزز النقاش العلمي في مجال إدارة قطاع النفط.

أما الأسباب العملية فهي :

١- **تحديات الإدارة الحالية في قطاع تصفية النفط:** يواجه قطاع تصفية النفط في العراق العديد من التحديات العملية مثل قِدم التقنيات المتاحة، ضعف التدريب للكوادر البشرية، وتدهور البنية التحتية، لذا فإن البحث يسعى لتقديم حلول عملية يمكن تنفيذها على الأرض عبر تطوير الإدارة وتطبيق استراتيجيات جديدة لتحسين الأداء.

٢- **تلبية احتياجات السوق المحلي والدولي:** فالعراق يواجه تحديًا في تلبية احتياجاته من المنتجات النفطية المكررة، مما يضطره إلى الاستيراد في بعض الحالات، وتحسين إدارة هذا القطاع يساعد في زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات النفطية وتقليل الاعتماد على الاستيراد ممّا يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

٣- **مواكبة التطورات العالمية في صناعة الطاقة:**مع التحولات الكبيرة في أسواق الطاقة العالمية والتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة يعد تطوير قطاع تصفية النفط في العراق خطوة مهمة لضمان قدرة المصافي على التنافس في الأسواق العالمية من حيث الكفاءة والجودة، ومن ثم فإن هذا البحث يتطرق إلى أهمية تحديث وتطوير التقنيات الإدارية لمواكبة هذه التحديات.

سابعاً– الدراسات السابقـــة:

الدراسة الاولى : الباحث علي حسن, "التقنيات الحديثة في تكرير النفط وأثرها على الإنتاج في الشركات النفطية العراقية":

ركزت هذه الدراسة على تطور التقنيات المستخدمة في قطاع تصفية النفط في العراق، مثل التكسير الهيدروليكي والتكرير المتقدم، وأثرها على تحسين القدرة الإنتاجية في المصافي النفطية العراقية مثلما تناول الباحث التحديات المرتبطة بتطبيق هذه التقنيات الحديثة في العراق بالنظر إلى البنية التحتية القديمة ونقص الكفاءات التقنية وقد أشار الباحث إلى الدور الكبير للتقنيات الحديثة في تحسين إنتاج النفط عبر تقنيات التصفية الحديثة التي تزيد من إنتاجية المصافي وتقلل من التكلفة ، و تطرق إلى كيفية مقاومة بعض الشركات العراقية لهذه التقنيات بسبب نقص الدعم الفني والتكنولوجيا المتطورة، **فضلا عن ذلك، تناول الباحث الصعوبات التي يواجهها قطاع تصفية النفط في العراق في جذب الاستثمارات اللازمة للتحديث.**

وقد أظهرت الدراسة أن تقنيات التكرير الحديثة قادرة على تحسين الإنتاج بشكل ملحوظ ، لكن التنفيذ الفعلي لهذه التقنيات يتطلب تحديثًا شاملاً للبنية التحتية والتدريب المستمر للكوادر.

أما دراستنا فتناولت وسائل الإدارة في تطوير قطاع تصفية النفط والإستراتيجيات الإدارية لإحداث هذا التطوير والمتمثلة بتوسعة وإنشاء المصافي ومنح الترخيص الإداري لتطوير قطاع التصفية, وتطرقنا في دراستنا للتحديات التي تواجه وسائل تطوير قطاع التصفية ووسائل مواجهتها, وكذلك الرقابة القضائية وغير القضائية تطوير قطاع تصفية النفط على وسائل الإدارة في تطوير قطاع التصفية.

الدراسة الثانية: د. فهد الجابر ، التحديات الإدارية في قطاع تصفية النفط–حالة العراق والسعودية: قدمت هذه الدراسة مقارنة بين التحديات الإدارية التي تواجه قطاع تصفية النفط في العراق والسعودية، وركز الباحث على الأبعاد الإدارية المختلفة مثل توزيع الموارد، تنظيم العمل داخل المصافي وتطوير العاملين، وناقشت الدراسة كيفية تأثير الإدارة الجيدة في تحسين أداء قطاع التصفية مقارنة بين أساليب الإدارة المتبعة في السعودية والعراق، وتناول الباحث العوامل التي تؤثر على الأداء الإداري في قطاع النفط، مثل نقص الكفاءات الإدارية والبيروقراطية وصعوبة التنسيق بين الإدارات المختلفة في الشركات النفطية العراقية ،وتم تسليط الضوء على النموذج السعودي في قطاع النفط والذي يتمتع بإدارة مرنة وفعالة، فضلا عن تبني تقنيات حديثة وأساليب تدريب متميزة للعاملين في هذا القطاع وقد أظهرت

الدراسة أيضًا الفرق في القدرة على الابتكار بين الشركات النفطية في العراق والدول الأخرى مثل السعودية.

وخلصت الدراسة إلى أن الأساليب الإدارية المرنة والتخطيط الاستراتيجي الذي يتم تطبيقه في السعودية يمكن أن يساعد العراق في تحسين أدائه في قطاع النفط شرط تبني أساليب إدارة مبتكرة وتدريب متخصص.

أما دراستنا فهي تسعى لتقديم إطار شامل ومتعدد الأبعاد لدور الإدارة بتطوير قطاع تصفية النفط في العراق, بحيث يتم الجمع بين تحسين الكفاءة الإدارية، تطبيق التقنيات الحديثة، التدريب المستمر للكوادر. ودور الحكومة في توفير بيئة داعمة لهذا التطوير, وركزت دراستنا على إجراء المقارنة الشاملة بين العراق ودول أخرى منتجة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من حيث استراتيجيات الإدارة الحديثة في قطاع النفط، وكيف يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب, وكذلك بتحليل التحديات المشتركة التي تواجهها الشركات النفطية في العراق، و**التركيز على التكامل بين الإدارة والتقنيات الحديثة** والموارد البشرية، ممّا يجعلها أكثر شمولية وواقعية في تطبيق الحلول, مع اقتراح حلول عملية قابلة للتنفيذ لتحسين الأداء الإداري والزيادة في الإنتاجية.

ثامناً- فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن تطوير قطاع تصفية النفط في العراق يرتبط بدرجة فاعلية الإدارة في إحكام تنظيمه عبر بناء إطار قانوني واضح يستوعب طبيعة هذا القطاع وخصائصه ويمنحه القدرة على تنفيذ مشاريعه بكفاءة، ويُعزى التطوير إلى قدرة الهياكل الإدارية على تبني أساليب إدارة ملائمة تجمع بين المركزية والمشاركة وفق ما تفرضه الاعتبارات الفنية والاقتصادية ممّا يسهم في تعزيز الأداء التشغيلي للمصافي والارتقاء بمستويات الإنتاج، وتستند الدراسة إلى أن منظومة التشريعات والتعليمات والاستراتيجيات الإدارية تمثل أداة جوهرية في دعم عمليات التحديث وإزالة الإختناقات وتجاوز التحديات المرتبطة بالبُنى التحتية والإدارة الفنية، وترى أن فاعلية الرقابة القضائية والمؤسسية تسهم في ضمان حسن تنفيذ المشاريع وتحسين جودة القرارات الإدارية بما يحول دون تعثر الخطط ويعزز الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك فإن تكامل الإطار القانوني والأساليب الإدارية والوسائل التنظيمية والرقابية يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التطوير المستدام لقطاع التصفية وترسيخ دوره في الاقتصاد الوطني

تاسعاً- نطاق الدراسة :

يتحدد نطاق دراستنا بالنصوص القانونية التي نظمت دور الإدارة في تطوير قطاع تصفية النفط في العراق, وهي النصوص القانونية الواردة في الدستور وقانون تنظيم وزارة النفط المعدل وقانون شركة النفط الوطنية وقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام وقانون النفط والغاز في إقليم كوردستان, مع مقارنتها بغيرها من التشريعات المقارنة كالتشريع السعودي والإماراتي.

عاشراً – هيكلية الدراسة :

سنقسم دراستنا على مقدمة وفصلين وخاتمة, نبين في الفصل الأول التعريف بإدارة قطاع تصفية النفط, وسنقسمه على مبحثين, نبين في المبحث الأول ماهية إدارة قطاع تصفية النفط, ونخصص المبحث الثاني أنواع إدارة قطاع تصفية النفط, أما الفصل الثاني فنتناول فيه أحكام إدارة قطاع تصفية النفط, وذلك بمبحثين, نبين في المبحث الأول وسائل الإدارة في تطوير قطاع تصفية النفط, ونخصص المبحث الثاني للتحديات التي تواجه وسائل تطوير قطاع التصفية ووسائل مواجهتها والرقابة عليها, ثم نختم هذه الرسالة بما سنتوصل إليه من إستنتاجات ومقترحات, والله ولي التوفيق